

Distr.: General
26 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١/٦٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥، وأن يقدم توصيات لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل المضي قدماً بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن الضروري إنعاش الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وفي حين يقدم التقرير تقييماً لما أحرز من تقدم في هذا الصدد حتى الآن، فإنه أيضاً يحدد السياسات والبرامج التي دفعت إلى تحقيق النجاح في بلوغ تلك الأهداف والتي يمكن أن تسهم في التعجيل بذلك. ويشمل ذلك التأكيد على النمو الشامل للجميع، وتوفير فرص العمالة اللائقة والحماية الاجتماعية؛ وتخصيص المزيد من الموارد للخدمات الأساسية وضمان استفادة الجميع منها؛ وتعزيز الإرادة السياسية وتحسين بيئة السياسات الدولية؛ وتسخير قوة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

130813 120813 13-40930 (A)



ويقتضي الولوج إلى عصر جديد لما بعد عام ٢٠١٥ رؤية جديدة وإطارا قادرا على الاستجابة. ولا بد أن تصبح التنمية المستدامة، التي تتحقق بالتكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف على البيئة، النبراس الذي نهدى به والمعيار التشغيلي على الصعيد العالمي. فتلك هي خطة عالمية تقتضي إحداث تحولات اقتصادية عميقة وإقامة شراكة عالمية جديدة. وهي تقتضي أيضا من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، الأخذ بنهج أكثر اتساقا وفعالية في الاستجابة لهذه الخطة. وإننا إذ نخطو صوب الانتقال إلى هذا العصر الجديد، علينا أن نواصل ما بدأناه من عمل بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمنان القضاء على الفقر المدقع خلال جيل واحد. وتمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة، فإن هذا الإطار لما بعد عام ٢٠١٥ يمكن أن يتسع لنطاق كامل من أماني البشر واحتياجاتهم ضمانا لتحقيق حياة كريمة للجميع.

أولا - مقدمة

- ١ - بات العالم، في سعيه من أجل الكرامة والسلام والرخاء والعدالة والاستدامة والقضاء على الفقر، يواجه لحظة استعجال فارقة غير مسبوقة.
- ٢ - ففي عام ٢٠٠٠، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على رؤية جريئة للمستقبل أعادت تأكيد القيم الأساسية المتمثلة في الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام هذا الكوكب والمسؤولية المشتركة.
- ٣ - وأقرت تلك الرؤية، المنصوص عليها في إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وتمتد جذورها إلى ميثاق الأمم المتحدة، الحاجة إلى تضافر الجهود أكثر من أي وقت مضى لإحراز التقدم على ثلاث جبهات في آن واحد، ألا وهي: التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وهكذا يظل شعار العمل الدولي من أجل تحقيق رفاهنا أجمعين هو: تحديات عالمية وحلول محلية؛ عبء مشترك ومنفعة مشتركة.
- ٤ - ولقد كان ضمن ما انطوى عليه إعلان الألفية من وعود تعهد ملزمٌ بالألا يُدخّر أي جهد في سبيل تخليص جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان من آفة الفقر البغيضة والمذلة. ولم تكن هذه الدعوة جديدة في حد ذاتها؛ فالالتزام بتحسين مستويات المعيشة هو جزء من مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. لكن الجديد هو شعور بالمسؤولية - وتمثل ذلك في الاقتناع بأنه بمقدور البلدان والشعوب، بالعمل معا، من خلال مجموعة من الأهداف والاستثمارات الملموسة والعمل الحق والإرادة السياسية، أن تقضي على الفقر بجميع أشكاله.

٥ - ومثلت الأهداف الإنمائية للألفية تجسيدا لهذا العزم. فمنذ اعتمادها، عمدت الحكومات والشركاء ومجموعة كبيرة من الجماعات والأفراد في جميع أنحاء العالم إلى حشد قواها لمواجهة الفقر بأبعاده العديدة. وحققت هذه الجهود تقدما غير مسبوق في مجال التنمية البشرية من عدة وجوه.

٦ - وقد أُحرز تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحققت عدة نجاحات تتصل ببلوغ غايات محددة على الصعيد العالمي، وكذلك في فرادى البلدان. ومع ذلك، فإن احتمالات تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية تتباين تبائنا شديدا بين البلدان والمناطق وفي داخلها. فهناك أكثر من بليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وتواجه أعداد غفيرة من البشر أشكالا من الحرمان الشديد في مجالي الصحة والتعليم، وتحول أوجه التفاوت الكبيرة المتصلة بالدخل والجنس والعرق والإعاقة والسن والموقع دون إحراز أي تقدم. وأدى ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من ركوص اقتصادي طويل الأمد ونزاعات عنيفة إلى تفاقم حدة الفقر وأوجه عدم المساواة والاستبعاد. ويهدد فقدان التنوع البيولوجي وتدهور المياه والأراضي الجافة والغابات وزيادة مخاطر تغير المناخ بعكس مسار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وتقويض أي مكاسب مقبلة.

٧ - إن علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وهذا العمل لم يكتمل بعد، ولا بد أن يستمر من أجل تأمين الرفاه والكرامة والحقوق لأولئك الذين لا يزالون مهمشين، وللأجيال المقبلة. وسيشكل الوفاء بالتزاماتنا القائمة أفضل نقطة انطلاق للاتفاق على خطة عالمية للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ولتنفيذ هذه الخطة.

٨ - وفي الوقت نفسه، يشهد العالم تغيرا جذريا منذ مطلع الألفية. فقد ظهرت قوى اقتصادية جديدة، وتعيد التكنولوجيات الجديدة تشكيل مجتمعاتنا، وتضاعف الأنماط المتحددة من الاستيطان والنشاط البشريين من الضغط على كوكبنا. وتنامي أوجه التفاوت في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء.

٩ - ويقتضي الولوج إلى عصر جديد رؤية جديدة وإطارا قادرا على الاستجابة. ولا بد أن تصبح التنمية المستدامة، التي تتحقق بالتكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف على البيئة، نبراسا مُتدي به ومعيارا تشغيليا على الصعيد العالمي. ومن شأن إطار عمل من هذا القبيل أن يتسع لنطاق كامل من أمانى البشر واحتياجاتهم. وهو يقدم نموذجا لُنُهَج يعزز بعضها بعضا لمواجهة التحديات العالمية. وقصارى القول، فإن التنمية المستدامة هي السبيل إلى المستقبل.

١٠ - وعلى هذا النحو، يظل التحدي قائما، وإن انطوى على تعقيدات جديدة واتسع نطاقه: إذ يجب علينا أن نفي بوعودنا ونلبي آماني شعوب العالم، وعلينا أن نرسي الوحدة التي ستحقق الحلم الذي عبر عنه الميثاق وإعلان الألفية. فجيلنا هو أول جيل يحظى بالموارد والدراية الفنية التي تمكنه من القضاء على الفقر المدقع ووضع كوكبنا على مسار مستدام قبل فوات الأوان.

١١ - ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يشكل الانتقال إلى التنمية المستدامة أي انتقاص للالتزام بالقضاء على الفقر. وكما شددت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨)، فإن "القضاء على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة". وهذه مسألة من مسائل العدالة الأساسية وحقوق الإنسان. وهي أيضا فرصة تاريخية. فإذا كنا الجيل الذي سيتمكن من القضاء على الفقر، لا ينبغي أن يكون هناك أي تأجيل لهذه المهمة الأساسية، ولا أي تنصل منها. وفي عالم ينعم بالثراء الهائل والتقدم التكنولوجي، لا ينبغي التخلي عن أحد، أينما كان. ولا ينبغي أن يُترك أي شخص نهباً للجوع، أو أن يفتقر إلى المأوى أو المياه النظيفة أو المرافق الصحية، أو أن يعاني من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، أو أن يحرم من الخدمات الصحية الأساسية والتعليم. وهي تندرج في إطار حقوق الإنسان وتعد من أسس الحياة الكريمة.

١٢ - كما أنه لا سبيل إلى تحقيق التقدم أو استدامته في ظل النزاع المسلح وأجواء العنف وانعدام الأمن والجور. وفي أحيان كثيرة، تجد هذه العلل جذورا لها في مختلف أوجه الحرمان والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى نفس المنوال، قد يكون الفقر مقدمة لعدم الاستقرار ومرتعا خصبا له. وإننا ندرك أن الدفاع عن حقوق الإنسان وتحريره من الخوف والفاقة أمران لا ينفصمان؛ وحرّيُّ بنا أن نبذل المزيد من أجل العمل استنادا إلى هذه الحقيقة الأساسية.

١٣ - ويهدف هذا التقرير إلى حشد جهود أكبر للقضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع. وسنحتاج إلى قيادة مستنيرة وشجاعة في أروقة الحكومة، وإلى المشاركة المسؤولة من جانب قطاع الأعمال والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وتحديوني بقوة عملية نشطة تقودها الأمم المتحدة - وهي المناقشة العالمية التي أُطلقت في عام ٢٠١٢ بشأن أولويات الخطة الجديدة للتنمية التي ستقوم على الأهداف الإنمائية للألفية. ففي سلسلة من المشاورات العالمية والإقليمية والوطنية في زهاء ١٠٠ بلد، ومن خلال منبر لوسائل التواصل الاجتماعي، يتبادل أكثر من مليون شخص وجهات النظر حول "العالم الذي يصبون إليه".

وإنني لأشعر بعميق الامتنان لكل من أعربوا عن آمالهم وتوقعاتهم، وعرضوا أفكارا وانتقادات بناءة. وتلتزم الأمم المتحدة بقوة ليس فقط بالاستماع إلى تلك الأصوات، ولكن بإعطائها مزيدا من القوة، والتصرف وفقا لما سمعناه وتعلمناه في هذا الصدد.

١٤ - ويمكن للدول الأعضاء، عند تحديد معالم الخطة الجديدة، أن تستفيد أيضا من وجهات النظر الواردة في مجموعة من التقارير التي تلقي الضوء على جوانب هذه المسألة. فقد دُعي فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يشترك في رئاسته كل من رئيس إندونيسيا سوسيلو بامبانغ يودويونو، ورئيسة ليريا إلين جونسون سيرليف، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ديفيد كامرون، إلى إجراء تغييرات اقتصادية ومؤسسية كبرى محدثة للتحويل: إقامة شراكة عالمية جديدة والقيام بثورة في مجال البيانات لرصد التقدم المحرز وتعزيز المساءلة.

١٥ - كما وفرت التقارير المقدمة من شبكة حلول التنمية المستدامة، ومكتب الاتفاق العالمي، وفريق العمل التابع لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان، ومن شركائنا في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، مساهمات وتوصيات هامة لصياغة العمليات المقبلة ومضمونها.

١٦ - وتفوق الأرضية المشتركة في هذه المساهمات بكثير أي أوجه اختلاف. وفي واقع الأمر، فإنه يمكن أن تتبدى لنا ملامح المخطط الناشئ لخطة جديدة للتنمية المستدامة: فهي تتميز بأنها عالمية الطابع لكنها تستجيب لتعقيدات فرادى البلدان والمناطق واحتياجاتها وقدراتها؛ وهي أيضا جريئة في طموحها لكنها بسيطة في تصميمها؛ وهي وإن جمعت بين كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي تضع القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في مقدمة أولوياتها؛ وتنطوي على تدابير لحماية الكوكب وتنوعه البيولوجي ومياهه وأراضيه؛ وهي خطة تقوم على الحقوق، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب والفئات المهمشة؛ وتحرص على إقامة شراكات جديدة ومبتكرة؛ وتدعمها نهج البيانات الرائدة وآليات المساءلة الصارمة. واسترشادا بهذه الرؤية البعيدة المدى، يمكن وضع مجموعة محدودة من الأهداف تمثل التنمية المستدامة جوهرها على نحو ما دعا إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية، على نحو يُجمل التحديات الراهنة وأولويات الخطة الجديدة ويقودنا إلى ما نبتغيه من تحول.

١٧ - ويجري هذا التقرير تقييما للمرحلة التي بلغناها وتلك التي لا يزال يتعين علينا بلوغها - أولا، في الفترة المتبقية حتى نهاية عام ٢٠١٥، وثانيا، في فترة ما بعد ذلك. وعلى سبيل المساهمة في المناقشات والمفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء، فإنني أعرض ما اعتبره الدروس التي استخلصناها من الأهداف الإنمائية للألفية، كما أحدد عددا من العناصر التي

يمكن النظر فيها عند رسم الطريق إلى الأمام. وإذ يدنو بنا الوقت صوب سنة ٢٠١٥ الحاسمة، فإنني أتطلع إلى عملية من النقاش والتشاور تتسم بالثراء في مضمونها.

١٨ - ونحن جميعا على بينة من نقاط الضعف والمخاطر التي تكتنف الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم. بيد أن هناك أيضا، في الوقت ذاته، شعور بوجود طاقة كامنة عجيبة تتاح جزئيا بفضل العلم والتكنولوجيا، ولكن أكثر من ذلك بفضل عملنا الشاق وتفانينا في إحراز التقدم المشترك. وعلى أساس كل ما رأيته وسمعتة خلال السنوات الست ونصف السنة التي توليت فيها منصب الأمين العام، فإنني على اقتناع بأننا، مجتمعين، لدينا من القيادة والشجاعة واليقين ما يمكننا من معالجة أوجه عدم اليقين على المدى القصير، واغتنام الفرص من أجل تحقيق التغيير على المدى البعيد. وانطلاقا من هذه الروح المعنوية بالأمل والعزم، فإنني أقدم هذا التقرير إلى أعضاء الأمم المتحدة.

ثانياً - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتعجيل بالتقدم

١٩ - جسدت الأهداف الإنمائية للألفية وعدنا لأكثر الناس فقرا وضعفا في العالم. وقد نجحت هذه الأهداف في إدماج الناس في صلب خطة التنمية.

٢٠ - ولقد أحرزنا تقدما ملحوظا. فالعديد من البلدان، بما في ذلك بعض من أشدها فقرا، واءمت سياساتها ومواردها مع الأهداف الإنمائية للألفية فحققت مكاسب لم يسبق لها مثيل. وتحقق بالفعل العديد من الأهداف الإنمائية الحاسمة للألفية، أو هي في سبيلها إلى التحقق بحلول نهاية عام ٢٠١٥، سواء على المستوى الجماعي أو في فرادى البلدان. وأُنجزت مكاسب هائلة حتى في أشد البلدان فقرا.

٢١ - بيد أن هذا التقدم لم يكن كافيا واتسم بعدم التوازن إلى حد بعيد. فما زالت المناطق الريفية والفئات المهمشة متخلفة تقريبا في جميع الأهداف والغايات. أما البلدان التي تعيش في ظروف النزاعات أو الكوارث أو عدم الاستقرار، أو الخارجة منها، فإنها تواجه تحديات كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمة الاقتصادية والمالية إلى تعقيد الجهود بأشكال شتى منها ممارسة الضغوط في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٢ - ومع ذلك، لا يزال التقدم مستمرا. ففي التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، يجري التأكيد على أن الخطة التي تجسدها الأهداف الإنمائية للألفية، على رغم ما تواجهه من تحديات وثغرات، لا تزال تحتفظ بقوة هائلة على توليد العمل الجماعي من أجل تحقيق النتائج بشكل أسرع.

ألف - أين نحن الآن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

٢٣ - على الصعيد العالمي، تراجعت معدلات الفقر والجوع بدرجة كبيرة. وفي المناطق النامية، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار يوميا بأكثر من النصف، أي من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠، مع العلم بأن معظمهم يعيشون في المناطق الريفية. بيد أن معظم هذا التقدم لم يحرز إلا في عدد قليل من البلدان الكبيرة، ولا سيما الصين والهند. وعلاوة على ذلك، ورغم تحقيق الغاية المتعلقة بخفض الفقر، فإن ١,٢ بليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع. وعلى سبيل المثال، ورغم النمو الاقتصادي القوي وانخفاض معدلات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الآونة الأخيرة، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر آخذ في التزايد، ولا تزال المنطقة عُرضة للصدمات التي يمكن أن تقوض بسرعة ما تحقق من مكاسب.

٢٤ - وأصبحت الغاية المتمثلة في خفض عدد السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ قريبة المنال. وانخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية من ٢٣,٢ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ إلى ١٤,٩ في المائة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. ومع ذلك، لا يزال شخص واحد من كل ثمانية أشخاص يعاني من نقص التغذية المزمن، ويعاني طفل واحد من كل أربعة أطفال من توقف النمو بسبب سوء التغذية.

٢٥ - إننا نواجه خطر العجز عن الوفاء بوعدنا بتمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس. فقد انخفض عدد الأطفال غير المنتهين بالمدارس الابتدائية من ١٠٢ مليون طفل إلى ٥٧ مليون طفل بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١. إلا أن وتيرة التقدم تباطأت بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الأخيرة. وبدون تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال، يبدو أن تحقيق الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥ بعيد المنال، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات. ويعيش نصف الأطفال غير المنتهين بالمدارس في العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوجد أكبر نسبة في صفوف الأطفال والمراهقين المنحدرين من أفقر الأسر. ويجب بذل جهود أكبر بكثير لتحسين نوعية التعليم وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة، ولا سيما للفتيات والنساء، والأقليات العرقية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في مناطق متضررة من النزاعات أو في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة.

٢٦ - وتمثل النساء والفتيات القوى المحركة الرئيسية للتنمية. غير أنه لا تزال هناك تحديات هامة ماثلة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق المرأة. وفي العديد من البلدان

النامية، تُحرّم الفتيات من حقهن في التعليم الابتدائي. وتمكنت النساء من الحصول على فرص عمل في القطاعات غير الزراعية، ولكنهن يشغلن في كثير من الأحيان وظائف مأمونة بدرجة أقل ويحصلن على استحقاقات اجتماعية أقل من تلك التي يحصل عليها الرجال. وفي المجالين العام والخاص، لا تزال المرأة محرومة من فرص التأثير على القرارات التي تؤثر على حياتها. ويتعارض العنف الجنساني مع حقوق النساء والفتيات، ويقوض تنميتها ويشكل إهانة لإنسانيتها ككل.

٢٧ - ورغم التقدم الكبير المحرز على الصعيد العالمي وفي العديد من البلدان، يجب تجديد الالتزام بتحسين صحة الأمهات والأطفال وأفق الحياة أمامهم. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١ - ويمثل ذلك إنجازا هاما، لكنه أقل بكثير من الغاية المتمثلة في تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين. وانخفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة ٤٧ في المائة على مدى العقدين الماضيين - وتعكس هذه النسبة، مرة أخرى، تقدما هاما لكنها لا تزال بعيدة عن الغاية المتمثلة في تخفيضها بنسبة ٧٥ في المائة. ويلزم تكثيف الجهود للوصول إلى النساء والأطفال الأكثر ضعفا، ولضمان صحة النساء الجنسية والإنجابية وحقوقهن الإنجابية، بما في ذلك توفير كافة الخدمات الصحية الأساسية والتثقيف في المجالين الجنسي والإنجابي.

٢٨ - وعلى مدى العقد الماضي، انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢١ في المائة على الصعيد العالمي، ويتلقى ما يناهز ١٠ ملايين شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية علاجا مضادا للفيروسات العكوسة يمكنهم من البقاء على قيد الحياة. وسمح توسيع نطاق العلاج والوقاية بتخفيض الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ٢٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١. إلا أنه يتم تسجيل ٢,٥ مليون إصابة جديدة كل سنة ويتعدّر على الملايين من الأشخاص في العديد من المناطق في العالم الحصول على العلاج. وشهد العقد الماضي انخفاضاً في معدلات الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة تفوق ٢٥ في المائة في العالم مما أدى إلى إنقاذ حياة حوالي ١,١ مليون من الأشخاص حسب التقديرات. وبين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١، تلقى ٥١ مليون مصاب بالسسل علاجا ناجعا مما أدى إلى إنقاذ حياة ٢٠ مليون شخص.

٢٩ - وتحققت بعض الغايات المتعلقة بكفالة الاستدامة البيئية: فقد تحققت الغاية المتصلة بمصادر المياه المحسنة قبل الموعد المحدد، وخلال العقد الماضي حصل أكثر من ٢٠٠ مليون ساكن من سكان الأحياء الفقيرة - أي ضعف الرقم المحدد في الغاية - على موارد المياه والصرف الصحي المحسنة، أو على مساكن دائمة أو مساحات كافية للعيش. وعلاوة على

ذلك، ففي ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، حصل ١,٩ بليون شخص على مراحيض أو مراحيض بخزانات مياه ومرافق صحية محسنة. بيد أن عدد سكان الأحياء الفقيرة آخذ في الازدياد نتيجة لسرعة النمو الحضري والسكاني. ويفتقر اثنان ونصف بليون شخص إلى مرافق صرف صحي محسنة، بينما يلجأ بليون شخص إلى ممارسة التغوط في العراء التي لا تزال تمثل مصدراً للإصابة بالأمراض.

٣٠ - وفي جميع البلدان، لا يزال تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية يثير صعوبات كبيرة بسبب التحديات البالغة والملحة التي يثيرها تغير المناخ. وزادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تفوق ٤٦ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وتجاوز تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ٤٠٠ جزء في المليون، وهو مستوى غير مشهود منذ ملايين السنين أصبح يهدد بقاء الكوكب.

٣١ - كما يتواصل استمرار فقد التنوع البيولوجي بوتيرة سريعة. ويجري إهدار موارد المياه العذبة وتُستغل الأرصدة السمكية بشكل مفرط. ويتواصل بمعدلات تثير الانزعاج تدهور الأراضي والتصحر وتحمُّض المحيطات، وانقراض لبعض الكائنات وفقدان للغابات.

٣٢ - وكما يبين التقرير المرتقب لعام ٢٠١٣ لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كان التقدم المحرز نحو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دون مستوى التوقعات. وعقب زيادة مشجعة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٠، تراجعت تدفقات المعونة على مدى العامين الماضيين. ورغم التخفيف الكبير في عبء ديون العديد من البلدان، لا يزال عبء خدمة الديون في بعض البلدان المنخفضة الدخل مرتفعاً بشكل مفرط. وكان التقدم المحرز على مستوى تحسين فرص وصول العديد من البلدان النامية إلى الأسواق بطيئاً، ولم تسلم "المعونة التجارية" من أثر انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. ورغم المكاسب التي تحققت في مجال القدرة على الاتصال، لا تزال هناك فجوة رقمية كبيرة بين المناطق المتقدمة النمو والنامية.

باء - ما هي السياسات والبرامج التي شكلت قوة دفع أفضل للتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

٣٣ - من الأهمية بمكان معرفة ما يُجدي وما لا يُجدي. وقد أتاحت التجربة على مدى أكثر من عقد من الزمن رسم صورة كاشفة. وتبين أن السيطرة الوطنية القوية والسياسات المصممة بشكل جيد، بدعم منسق من الشركاء على جميع المستويات، هي ركيزة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحققت مكاسب في العديد من البلدان بفضل السياسات التي تشجع النمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع، والمقرونة بتدابير تتيح تحسين الفرص

المتاحة أمام الفقراء والمستبعدين للحصول على خدمات أساسية جيدة النوعية. واستُخلِصت دروس كثيرة من صياغة وتنفيذ هذه السياسات. ومن المهم تطبيق هذه الدروس لإحراز تقدم أسرع في الوقت المتبقي.

التشديد على النمو الشامل للجميع والعمل اللائق والحماية الاجتماعية

٣٤ - تبين أن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمل اللائق والأجور اللائقة شروط ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١. وكان التقدم المحرز في شرق آسيا قويا، كما نجحت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في المرح بين تحقيق النمو الاقتصادي وسياسات إعادة توزيع الثروات.

٣٥ - واضطلعت الاستثمارات المحددة الهدف في نظم الصحة العامة، ومكافحة الأمراض، والتعليم، والهياكل الأساسية، والقدرة الإنتاجية الزراعية، بأدوار هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتتفاعل هذه الأنشطة في ما بينها، وبالتالي فهي على درجة كبيرة من الفعالية في برامج التنمية المتكاملة. وساعدت التحويلات النقدية الموجهة إلى الأسر الفقيرة والمهمشة أيضا على إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - وفي شرق آسيا، سمحت الإصلاحات التي أُدخلت على القطاع الزراعي بإخراج مئات الملايين من الأشخاص من دائرة الفقر المدقع. واعتمد العديد من الحكومات في المنطقة أيضا سياسات لزيادة الإنفاق الاجتماعي، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ورفع الحد الأدنى للأجور.

٣٧ - وبرهنت السياسات التي تشجع التشغيل في المناطق الريفية على تحقيق نتائج إيجابية في مجال الحد من الفقر، واستهلاك الأغذية، وإنفاق الأسر على التعليم والصحة، وخفض الدين، وإنشاء الأصول.

٣٨ - وإضافة إلى ذلك، كان للبرامج المتبعة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا التي جمعت بين زيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها والتدريب على المهارات، والتمويل البالغ الصغر، وتوزيع الأراضي، والتثقيف الصحي، آثار إيجابية على مستوى وفيات الأطفال وصحة الأم.

تخصيص المزيد من الموارد للخدمات الأساسية وضمان حصول الجميع عليها

٣٩ - بغية التعجيل بإحراز تقدم في مجال التعليم، قامت بعض البلدان بإلغاء الرسوم المدرسية وخفضت التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالتعليم. وفي أفريقيا والشرق الأوسط، اعتُمدت سياسات موجهة للأيتام والأطفال الضعفاء الآخرين. بمداهم بقسائم للحصول على

الزري المدرسي والكتب. وفي آسيا، قامت بعض البلدان بتوسيع نطاق برامج المنح المالية التي تقدمها واستحدثت آليات دعم مالي للطلاب من الأقليات العرقية.

٤٠ - وفي غرب أفريقيا، سجّلت معدلات التحاق البنات بالمدارس الابتدائية زيادة كبيرة بفضل تعزيز الاستثمارات في الهياكل الأساسية بمحلات نحو الأمية الموجهة إلى الإناث من أجل التغلب على معارضة تعليم الفتيات في المناطق الريفية.

٤١ - ووسّعت بعض البلدان نطاق الوصول إلى التعليم الابتدائي بالتوازي مع معالجة مشكلة التفاوت بين الجنسين في نفس الوقت. وأصبح تحقيق الغاية المتصلة بالتكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥ في المتناول إذا أمكن التغلب على الفوارق الجنسانية المتغلغلة، وذلك لا سيما في البلدان التي لا تزال ظاهرة الزواج المبكر منتشرة فيها.

٤٢ - وأطلقت بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى برامج لإنشاء مصحات توليد على المستوى الوطني لتدريب وإيفاد عشرات الآلاف من العاملين في مجال الصحة في الخطوط الأمامية من أجل التعجيل بإحراز تقدم في مجال منع حدوث وفيات بين الأمهات والأطفال.

٤٣ - وساهم تحسين الاستراتيجيات الوطنية المدعومة بموارد مالية إضافية في إحراز تقدم أسرع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة في العديد من البلدان. وقد أدى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز دورا رئيسيا في هذا المجال لتكميل الجهود الوطنية الهادفة إلى بلوغ المستوى المطلوب.

٤٤ - وبدأت الاستثمارات في الهياكل الأساسية البشرية والمادية في قطاع الرعاية الصحية العامة تؤتي ثمارها في جنوب آسيا حيث كانت الخدمات تقدّم مجاناً في مرافق صحية قريبة من المرضى.

٤٥ - وأدت السياسات التي تدعم حصول جميع النساء والأطفال مجاناً على خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة إلى خفض نسب وفيات الأطفال في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما عندما اقترنت باهتمام خاص موجه إلى خفض عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا والالتهاب الرئوي والإسهال والحصبة، وتوفير ناموسيات للأسرّة معالجة بالمبيدات الحشرية بسرعة وبأعداد كبيرة، والتلقيح ضد الحصبة، وتوفير مكملات تشمل فيتامين ألف.

٤٦ - وبرهنت المبادرات الوطنية على فعاليتها في تحقيق الغايات المتصلة بالمياه والمرافق الصحية. وفي جنوب شرق آسيا، أبرمت شراكات بين الإدارات المحلية، وشركات البناء المحلية، وقادة المجتمعات المحلية، من أجل تلبية الاحتياجات من مياه الشرب والمرافق الصحية. وسجّلت فرص استخدام المراحيض زيادة كبيرة مدفوعة بأنشطة تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز المؤسسات وحملات التوعية بالنظافة الصحية الموجهة للمجتمعات المحلية.

تعزيز الإرادة السياسية وتحسين بيئة السياسات الدولية

٤٧ - يقتضي الطابع العالمي للعديد من التحديات الحالية اتخاذ إجراءات عالمية ومنسقة. ويراودني بالغ القلق إزاء أي تطورات أو اتجاهات تهدد الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تشكل جزءاً أساسياً من إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة ملحة إلى وقف وعكس مسار حالة الانكماش التي طرأت على مدى عامين على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة، وخاصة لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي لأصحاب المصلحة تعزيز التنسيق فيما بينهم والوفاء بالتزاماتهم بتقديم المعونة، على نحو فعال، فضلاً عن القضاء على التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال، وإعادة الأصول المسروقة، ووقف تجنب الضرائب والتهرب من دفعها.

٤٨ - وأحثُّ أعضاء منظمة التجارة العالمية على مضاعفة جهودهم الرامية إلى احتتام موجّه نحو التنمية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية وتحسين وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. ويلزم بذل مزيد من الجهود لضمان تخفيف عبء الديون في الوقت المناسب عن البلدان النامية المثقلة بالديون، وبالتالي تحسين فرصها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - ومن الضروري أيضاً إقامة شراكة أقوى فيما بين الحكومات والشركات الصيدلانية ومرافق البحوث والمنظمات الخيرية لجعل الأدوية الأساسية أيسر منالاً وزيادة توافرها في المرافق الصحية العامة، بما في ذلك استخدام الأحكام المتاحة للبلدان النامية في الاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.

٥٠ - ويتطلب وقف زيادة متوسط درجات الحرارة العالمية درجتين مئويتين فوق المستويات قبل الصناعية وعكس مسارها، تمثياً مع الاتفاقات الدولية، اتخاذ إجراءات جسورة ومنسقة على الصعيدين الوطني والدولي. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، على التزامات وتوجيهات، ولا سيما توافيق الحكومات على التفاوض بشأن إبرام اتفاق عالمي طموح وملزم قانوناً بحلول عام ٢٠١٥ يشمل جميع بلدان العالم على نحو عادل. وتستدعي الحالة الالتزام الكامل والعاجل بما تم الاتفاق عليه.

٥١ - كما يلزم بنفس القدر من الاستعجال اتخاذ تدابير أكثر جرأة بشأن أهداف الاستدامة البيئية الأخرى، بما فيها الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمياه واستخدام الأراضي والغابات. وحيثما تكون الالتزامات قائمة بالفعل، نكون بحاجة إلى تسريع تنفيذ ما يقابلها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٥٢ - وبدعم من المجتمع الدولي، ينبغي للبلدان النامية التعجيل بالجهود الرامية إلى تحسين نقل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحصول عليها، وخفض تكاليفها، ولا سيما في مجالات تقديم الخدمات الرئيسية. وإذا أريد لعمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان التي تواجه تحولات هيكلية واقتصادية عميقة أن تتكامل بالنجاح، سوف يتعين معالجة الثغرات في مجال القدرات المؤسسية والبشرية على الصعيد المحلي.

٥٣ - وقد نشأ نموذج الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بوصفه وسيلة واعدة لتقاسم الأعباء وتحفيز العمل ودفع جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى التضامن من أجل معالجة مشاكل محددة. ونحتاج إلى تعبئة المزيد من الجهود للوفاء بالالتزامات واستغلال الإمكانيات الكاملة لنهج الشراكة.

جيم - التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥

٥٤ - يجب أن يظل الوفاء بما تعهدنا به من التزامات ووعود بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على رأس أولوياتنا. وينبغي للدول الأعضاء أن تقوم، وبمقدورها، بدعم متواصل من الوكالات الإنمائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أن تقوم باتخاذ إجراءات أكثر جرأة من أجل التعجيل بالتقدم.

٥٥ - وإننا، معاً، بحاجة إلى التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر بُعداً عن المسار المرسوم لها، وعلى البلدان التي تواجه تحديات إنمائية خاصة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتأثرة بالنزاعات أو الكوارث أو التي تتعافى منها. ولدى القيام بذلك، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات وحقوق الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، مثل النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية واللاجئين والأسر المشردة، فضلاً عن ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة والأحياء الحضرية الفقيرة.

٥٦ - وقد سلّط الفرع السابق الضوء على بعض الاستراتيجيات الناجحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تُبين أن التعجيل بإحراز التقدم يتطلب تحقيق الملكية الوطنية وتوفير الالتزام الدولي، باتباع السياسات الصحيحة المدعومة بموارد مالية موثوقة وتكون متاحة في

الوقت المناسب، وبشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين يكون محورها الإنسان. وينبغي للبلدان أن تبذل جميع الجهود اللازمة لتعبئة الموارد المحلية. وفي الوقت نفسه، ينبغي استكمال هذه الموارد بدعم خارجي عند الاقتضاء.

٥٧ - وفي نيسان/أبريل، أطلقت حملة "زخم الأهداف الإنمائية للألفية - ألف يوم من العمل" كحافز على تحقيق المكاسب التي نحتاجها بحلول عام ٢٠١٥. وإني أسعى من خلال هذا النداء إلى إعطاء زخم إضافي للعديد من المبادرات الرئيسية التي يجري تنفيذها بالفعل استجابةً للدعوة إلى التعجيل التي أطلقت في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٨ - ويمثل "إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية"، جهداً منسقاً يبذله فريق الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يركز بقوة على الملكية الوطنية ويدعم التحديد المنهجي للمعضلات والحلول المحلية. ويجري تنفيذ خطط تعجيل في أكثر من ٤٦ بلداً في جميع المناطق، تغطي طائفة من الأهداف والغايات، وتضم مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة. وتقوم منظومة الأمم المتحدة بتقييم هذه الجهود، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي تحت مظلة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٥٩ - وفي أحد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يجري تنفيذ خطة تعجيل بشأن صحة الأم من خلال تنقيح سياسة وبروتوكول الصحة الإنجابية الوطنية. وهذه الخطة مدعومة باستراتيجية متعددة الجوانب تشمل استخدام الهواتف المحمولة للتشخيص والإحالة والشراكات مع رابطات النقل البري المحلية من أجل تيسير سفر النساء في وقت الولادة.

٦٠ - ويمكن لإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، عند تنفيذه على الصعيد دون الوطني، أن يساعد أيضاً على معالجة أوجه التباين وعدم المساواة، فضلاً عن الأسباب الرئيسية مثل التمييز والتهميش الاجتماعي والثقافي. وفي أحد بلدان أمريكا الجنوبية، تقوم المقاطعات والبلديات بتنفيذ خطط التعجيل الرامية إلى معالجة الأولويات المحلية - من قبيل الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي للمرأة - حيث يتأخر التقدم المحرز فيها عن المستويات الوطنية.

٦١ - وتُقدم مبادرة الاتحاد الأوروبي البالغة قيمتها بليون يورو والمعنونة "مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية" الدعم للبلدان في أفريقيا وفي منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من أجل التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر بُعداً عن المسار، وهي: القضاء على الجوع، وتحسين الصحة النفسية، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية. وقد قُدِّم الدعم إلى ما يقرب من ٥٠ بلداً حتى تاريخه.

٦٢ - وتشكل المبادرات الإقليمية جزءاً متزايد الأهمية من الصورة. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي "خريطة الطريق نحو المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي" للتعجيل بالتقدم في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. وتتمحور الإجراءات الواردة في خريطة الطريق حول ثلاث ركائز استراتيجية، وهي: تنوع التمويل، والحصول على الأدوية، وتعزيز الإدارة الصحية. وبالمثل، ففي عام ٢٠١٢، اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا "خريطة طريق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، تتركز على خمسة مجالات رئيسية، وهي: الدعوة وإقامة الروابط، والمعرفة، والموارد، والخبرة العملية، والتعاون الإقليمي والمنافع العامة.

٦٣ - وتسعى مبادرة "كل امرأة، كل طفل" [E/2012/15، الفقرة ٥٠]، وهي شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين بُدئ فيها عام ٢٠١٠، إلى إنقاذ حياة ١٦ مليون امرأة وطفل بحلول عام ٢٠١٥. وضمنت الأمم المتحدة التزامات بمبلغ ٢٠ بليون دولار من أكثر من ٢٥٠ جهة شريكة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأطلقت شراكة جديدة بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، بعنوان "الالتزام ببقاء الطفل: وعدٌ متجدد" [A/68/88، الفقرة ١٠٧]، بهدف تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من ٢٠ حالة وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٣٥.

٦٤ - وتهدف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع [A/68/88، الفقرة ٩٤]، التي بُدئ العمل بها في عام ٢٠١١، إلى توفير الطاقة الحديثة للجميع، ومضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة، ومضاعفة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، وجميعها بحلول عام ٢٠٣٠. وقد قُطعت تعهدات بتوفير ما يزيد على مبلغ ٥٠ بليون دولار من جميع القطاعات لتحقيق ذلك، والتزم أكثر من ٧٠ بلداً بالعمل مع تلك المبادرة.

٦٥ - ويقوم البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بتعبئة الموارد اللازمة لزيادة المساعدة الزراعية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل. وتدعو مبادرة "تحدي القضاء على الجوع" [E/2012/15، الفقرة ٤٩]، التي أطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى حصول الجميع على الغذاء الكافي طوال السنة، وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تقزّم الأطفال، وإلى إحداث تحول مستدام في النظم الغذائية، ومضاعفة إنتاجية ودخول صغار المزارعين، وتحقيق تخفيضات كبيرة في خسائر الأغذية وهدرها. ومن خلال حركة "الارتقاء بمستوى التغذية" [A/68/1، الفقرة ١٢]، وهي شراكة جهود تضم الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم

المتحدة والأعمال التجارية والباحثين، يقوم أكثر من ١٠٠ جهة شريكة بتقديم الدعم إلى ٤٠ بلدا في جهودها الرامية إلى الحد من سوء التغذية وتقرّم الأطفال.

٦٦ - وتهدف "مبادرة التعليم أولاً العالمية" [A/68/1، الفقرة ١٢] التي أطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى رفع المكانة السياسية للتعليم، وتسعى إلى ضمان الحصول على التعليم وتحسين نوعيته وتعزيز المواطنة العالمية.

٦٧ - ووفرت مبادرة "الدعوة إلى العمل بشأن النظافة الصحية" التي بدأت في آذار/مارس زحما جديدا في منطقة لم تُولَ الاهتمام الكافي. وحققت الحملة من أجل حصول الجميع على الناموسيات بحلول نهاية عام ٢٠١٠ تقدما هاما في التصدي للملاريا. ويُتوقع أن يكون لحملة مليون مرشد صحي مجتمعي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أهمية حاسمة في تحقيق مكاسب في جميع الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

٦٨ - وسيكون لتجديد موارد الصندوق العالمي في الربع الثالث من عام ٢٠١٣ أهمية حاسمة في إحراز مزيد من التقدم في مكافحة الإيدز والسل والملاريا. وأدعو جميع الجهات المانحة، العامة منها والخاصة، إلى القيام بدورها في دعم الصندوق في هذه المرحلة التي تتسم بأقصى درجات الإلحاح وتوفّر أعظم الفرص.

٦٩ - وقد أثبتت الترتيبات القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين نجاحها لأنها تقوم على توسيع نطاق الشراكة التقليدية من خلال زيادة الموارد المتاحة زيادةً كبيرة، وتحسين فعالية استخدامها، وزيادة الاتساق في مجالي السياسات والعمليات. وللاستفادة من هذه المزايا، فقد قدمت اقتراحا إلى الدول الأعضاء لإحداث مرفق جديد للشراكة تابع للأمم المتحدة، يهدف إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تيسير التنفيذ على نطاق واسع على الصعيدين العالمي والقطري.

دال - تحقيق التحوّل إلى برنامج عمل جديد للتنمية المستدامة يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية

٧٠ - لقد مثّل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية تحولا كبيرا في حشد الإرادة السياسية العالمية من أجل القضاء على الفقر. وقد لفتت الأهداف الإنمائية للألفية اهتمام العالم إلى خفض الفقر المدقع إلى النصف وتعزيز التنمية البشرية بتحديد الأولويات والأهداف والمقاصد. على أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا يعدو سوى قطع منتصف الطريق صوب الهدف المتمثل في التصدي للفقر بجميع أشكاله. وتشير توقعات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ إلى أن قرابة ١,٣ بليون شخص سيبقون رازحين في فقر مدقع، وأن موت الأمهات في

الولادة سيتواصل بلا داع، وسيعاني الأطفال ويموتون من الجوع ومن سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها ومن عدم توفر المياه النظيفة والمرافق الصحية.

٧١ - ولذلك، لا بد من إنهاء العمل الذي بدأناه بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتعين توخي العناية الفائقة أثناء قيامنا بالانتقال إلى جدول أعمال يضم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ولكنه يكفل، في الوقت نفسه، أن يشكّل القضاء على الفقر أولويته القصوى، وأن يُقضى على الفقر المدقع في غضون جيل واحد.

٧٢ - ومنذ وُضعت الأهداف الإنمائية للألفية، برزت تحديات جديدة رئيسية، في حين تضاغت التحديات القائمة. وقد تفاقمت التباينات. وازداد التدهور البيئي بشكل يهدد مستقبلنا المشترك. وتطالب الشعوب في جميع أنحاء العالم بحكومات أكثر استجابة وبجوحة وحقوق أفضل على جميع المستويات. وقد تنامت تحديات الهجرة، في حين يواجه الشباب في كثير من البلدان ضعف احتمالات فرص العمل اللائق أو سبل العيش الكريم. وقد أدت النزاعات وعدم الاستقرار إلى وقف أو عكس مسار التقدم المحرز في العديد من البلدان، مما يؤثر في المقام الأول على النساء والأطفال. ومن خلال الجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب البشر والاتجار بالمخدرات، تنتهك حقوق الإنسان وتُقوّض التنمية. وتقتضي الأواصر المتعمقة التي تربط بين حياة الشعوب والبلدان وضع جدول أعمال عالمي لمعالجة أكثر التحديات العالمية إلحاحا ولاغتنام الفرص التي يتيحها الولوج إلى عصر جديد.

ثالثا - النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

ألف - الرؤية والإجراءات التحويلية لخطة التنمية

٧٣ - يتيح إعداد خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الفرصة لوضع التنمية المستدامة حيثما ينبغي لها: في صميم مسعى البشرية إلى التقدم المشترك. ومن خلال خطة جديدة للتنمية المستدامة، يستطيع العالم تحقيق إنجازات تاريخية كثيرة: كالقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، وحماية البيئة، وتعزيز الشمول الاجتماعي والفرص الاقتصادية للجميع. وفي نهاية المطاف، تطمح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى إيجاد عالم يسوده العدل والرخاء وينال فيه الناس جميعا حقوقهم ويعيشون بكرامة وأمل.

٧٤ - ووفقا لما أُنقِص عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يعكس إطار التنمية المستدامة التزامنا بأهداف ثلاثة مترابطة، ألا وهي التنمية الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية. ويسهم كلٌّ من هذه الأبعاد في تحقيق البعدين الآخرين، وهي كلها

ضرورة لرفاه الأفراد والمجتمعات. والمقصود منها مجتمعة هو تمكين الناس من تحقيق إمكاناتهم في إطار الموارد المحدودة لكوكننا.

٧٥ - وبغية ترسيخ مثل هذه الخطة للتنمية المستدامة، يتعين الاتفاق على أربع لبنات أساسية، هي: (أ) رؤية ثابتة للمستقبل متجذرة بقوة في حقوق الإنسان والقيم والمبادئ المتفق عليها عالمياً، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الألفية؛ (ب) مجموعة من الأهداف والغايات الرامية إلى تحقيق أولويات الخطة؛ (ج) شراكة عالمية من أجل التنمية ترمي إلى تعبئة وسائل التنفيذ؛ (د) إطار تشاركي للرصد يرمي إلى تتبع التقدم المحرز وآلية مشتركة للمساءلة لجميع أصحاب المصلحة.

٧٦ - والمسؤولة عن القرارات المتعلقة بشكل الخطة التالية تعود إلى الدول الأعضاء. ودعمًا للمداولات التي تجريها الدول في هذا الشأن، أطلقت عملية شفافة وشاملة للجميع بغرض الإنصات إلى جميع أصحاب المصلحة. ومن خلال الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجهات أخرى، سعيًا إلى الحصول على آراء أشخاص من مختلف أنحاء العالم عن طريق مشاورات في قرابة ١٠٠ بلد، ومشاورات مواضيعية عالمية بشأن ١١ مجالاً من مجالات المسائل المطروحة، ومناقشة عالمية عبر الفضاء الإلكتروني، ودراسة استقصائية معنونة "عالمي" (My World). وقد امتد تأثير هذه الجهود ليشمل أكثر من مليون شخص. كما شارك أيضاً عدد كبير من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية على الصعيد العالمي مشاركة فعالة في المناقشات.

٧٧ - وإضافة إلى ذلك، قدّم فريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مقترحات جوهرية (A/67/890، المرفق). وقد أُنحِتُ التقرير لجميع الدول الأعضاء، وأوصي به كإسهام هام في هذه العملية.

٧٨ - وقد استفدت أيضاً من خبرة المجتمع العلمي والتكنولوجي من خلال شبكة حلول التنمية المستدامة. وجرى توصيل إسهامات القطاع الخاص حول العالم من خلال "الاتفاق العالمي" التابع للأمم المتحدة. وتولت فرقة العمل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، المكوّنة من أكثر من ٦٠ وكالة ومنظمة دولية، إحالة معارف وخبرات المنظمة، في حين وفرت اللجان الإقليمية المنظور الإقليمي بشأن هذه الخطة.

٧٩ - ويقوم حالياً الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، في إطار التفكير بشأن الكثير من تلك المدخلات، بإجراء سلسلة من المناقشات ترمي إلى صياغة أهداف للتنمية المستدامة يجري اقتراحها على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٨٠ - والأرضية المشتركة التي تمخضت عنها نتائج هذه العمليات تبعث على التشجيع. وتشير المناقشات إلى أهمية التوصل إلى خطة تنمية موحدة ومنسجمة يكون محورها التنمية المستدامة، وتطبق على جميع البلدان، بينما تراعي الظروف والأولويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

٨١ - وتشمل العناصر الرئيسية للرؤية الآخذة في الظهور بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ما يلي: (أ) الطابع العالمي، من أجل تعبئة جميع البلدان المتقدمة والنامية وشمول الجميع؛ (ب) التنمية المستدامة، من أجل معالجة التحديات المترابطة التي تواجه العالم، بما في ذلك التركيز بشكل واضح على إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله؛ (ج) التحولات الاقتصادية الشاملة للجميع التي تكفل وظائف كريمة، مدعومة بالتكنولوجيا المستدامة، من أجل التحول نحو أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج؛ (د) السلام والحوكمة، كاثنتين من نواتج التنمية وعناصرها التمكينية؛ (هـ) إقامة شراكة عالمية جديدة، تفر بمبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، من أجل كفالة التزامنا بهذه الرؤية الجديدة وامتلاكنا لوسائل تنفيذها؛ (و) أن تكون "صالحة للغرض منها"، من أجل كفالة تمتع المجتمع الدولي بالمؤسسات والأدوات السليمة لمواجهة تحديات تنفيذ خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

٨٢ - وسوف يقتضي تحويل هذه الرؤية إلى واقع حي عددا من الإجراءات التحويلية والمتضافرة المنطبقة على جميع البلدان.

٨٣ - **القضاء على الفقر بجميع أشكاله** - يتخذ الفقر أشكالا مختلفة، ويتفاقم بفعل التمييز، وانعدام الأمن، وعدم المساواة، والمخاطر البيئية ومخاطر الكوارث. ولذا، فإن القضاء على الفقر يحتاج إلى نهج متعدد الأوجه، على النحو الذي يتجسد في التنمية المستدامة، مع التركيز على أسبابه المباشرة والكامنة على السواء.

٨٤ - **مواجهة الإقصاء وعدم المساواة** - بغية ضمان عدم إغفال أحد والمضي قدما بالجميع، يتعين اتخاذ إجراءات لتعزيز المساواة في الفرص. ويعني ذلك وجود اقتصادات شاملة للجميع يتسنى فيها للرجال والنساء التمتع بوظائف كريمة وهوية قانونية وخدمات مالية وهياكل أساسية وحماية اجتماعية، ومجتمعات يمكن فيها للناس جميعا الإسهام والمشاركة في الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٨٥ - **تمكين النساء والفتيات** - يجب أن تكفل الخطة الجديدة الحقوق المتساوية للنساء والفتيات ومشاركتهم الكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والعامية، وعدم التسامح مطلقا مع العنف ضد النساء والفتيات واستغلالهن. ويجب القضاء على ممارسة زواج الأطفال في كل مكان. ويجب أن تتوفر للنساء والفتيات فرص متساوية في الحصول على الخدمات المالية، والهياكل الأساسية، والخدمات الصحية بكامل نطاقها، بما في ذلك تلك الرامية إلى

كفالة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والحق في امتلاك الأراضي وغيرها من الأصول؛ وبيئة آمنة للتعلُّم وتطبيق معارفهن ومهاراتهن؛ ووضع نهاية للتمييز، بحيث يتسنى لهن الحصول على أجر متساو عن العمل المتساوي، وأن يكون لهن صوت متساو في صنع القرار.

٨٦ - توفير التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة - ينبغي أن يكون بوسع الشباب الحصول على التعليم والتعلُّم الجيدين بدءاً من النماء في مرحلة الطفولة المبكرة حتى ما بعد المرحلة الابتدائية، بما يشمل ليس فقط التعليم الرسمي ولكن أيضاً تنمية المهارات الحياتية وتلقي التعليم والتدريب المهنيين.

٨٧ - تحسين الصحة - معالجة مسائل التغطية الصحية الشاملة والقدرة على الحصول عليها وعلى تحمل تكلفتها؛ وإنهاء الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال التي يمكن تفاديها؛ وكفالة الصحة والحقوق الإنجابية للنساء؛ وزيادة تغطية التحصين؛ والقضاء على الملاريا وتحقيق الرؤية لمستقبل خالٍ من الإيدز والسل؛ والحد من عبء الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الصحة النفسية، وحوادث الطرق؛ وتعزيز السلوكيات الصحية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٨٨ - مواجهة تغير المناخ - يجب على المجتمع الدولي التوفيق بين التحدي المتمثل في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه ودعم نمو البلدان النامية. وفي حين أنه لا يزال بالإمكان تجنب أسوأ آثار تغير المناخ عن طريق بناء القدرة على الصمود لدى أشد المجتمعات والأمم تعرضاً لمخاطر الكوارث والاستثمار في تلك المجتمعات والأمم، فإن تلك الجهود سوف تقتضي استجابة أقوى بكثير، بما يتمشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ومع قدرات كل بلد. ومن الأهمية بمكان التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بتغير المناخ. ولا بد من بذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانونياً قبل نهاية عام ٢٠١٥، حسبما تقرر في ديربان، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠١١.

٨٩ - مواجهة التحديات البيئية - زاد التغير البيئي من تعقيد المشاكل على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان المعرضة للخطر، حيث حد من قدرتها على التكيف وقلل خياراتها بشأن مواجهة تحديات التنمية. وثمة ضرورة لإدارة قاعدة الموارد الطبيعية - مصائد الأسماك، والغابات، وموارد المياه العذبة، والمحيطات، والتربة - من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويسري الأمر ذاته على بناء القدرة على الصمود لدى أشد المجتمعات والأمم تعرضاً لمخاطر الكوارث والاستثمار في تلك المجتمعات والأمم، لا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٠ - تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع وفرص العمل اللائق - يمكن تحقيق ذلك عن طريق التنويع الاقتصادي، والإدماج المالي، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية، والتجارة، والتعليم المناسب، والتدريب على المهارات. وينبغي لسياسات سوق العمل أن تركز بوجه خاص على الشباب والنساء وذوي الإعاقة.

٩١ - إنهاء الجوع وسوء التغذية - سوف تقتضي مواجهة الجوع وسوء التغذية والتقزم وانعدام الأمن الغذائي، في عالم يشهد نموا سكانيا سريعا، خليطا من كفالة إيرادات ثابتة ومناسبة للجميع، وتحسينات في الإنتاجية والاستدامة الزراعية، ورعاية الطفل والأم، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة.

٩٢ - مواجهة التحديات الديمغرافية - في حين تشير التوقعات إلى أن عدد سكان البلدان المتقدمة سيظل دون تغيير عند مستوى يناهز ١,٣ بليون نسمة، يُتوقع أن يزيد سكان البلدان النامية من ٥,٩ بلايين نسمة في عام ٢٠١٣ إلى ٨,٢ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠. والبلدان ذات المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تسير بوجه عام على طريق تراجع الخصوبة، خصوصا مع توافر تعليم الفتيات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على نطاق أوسع. ومن شأن إحراز تقدم في هذه المجالات أن يُمكن الكثير من الأسر المعيشية من تخفيض معدلات الخصوبة، الأمر الذي تترتب عليه منافع على صعيد الصحة والتعليم والاستدامة والعائد الديمغرافي للنمو الاقتصادي. ويتعين على البلدان ذات النسب العالية من الشباب أن توفر لهم التعليم وفرص العمل اللائق. أما البلدان التي تشهد شيخوخة السكان، فتحتاج إلى الاستجابة بسياسات تدعم المسنين، بحيث تزول العراقيل أمام مشاركتهم الكاملة في المجتمع بينما تُكفل الحماية لحقوقهم وكرامتهم.

٩٣ - تعزيز الإسهام الإيجابي للمهاجرين - يعتمد أكثر من بليون شخص على الهجرة الدولية والداخلية في تحسين دخول وصحة وتعليم أسرهم؛ والإفلات من الفقر والنزاعات؛ والتكيف مع الصدمات البيئية والاقتصادية. ويمكن أيضا للبلدان المستقبلية للمهاجرين أن تحقق فوائد كبيرة. بيد أن عراقيل كثيرة تحد من الآثار الإيجابية للهجرة، التي تشمل المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة المحتملة. فهناك تمييز واسع الانتشار، كما أن المهاجرين كثيرا ما يحرمون من حقوق الإنسان في مراحل مختلفة من عملية الهجرة. ويجب القضاء على بلاء الاتجار بالبشر، الذي يمثل بعدا غير مقبول من أبعاد الهجرة.

٩٤ - مواجهة تحديات التوسع الحضري - بحلول عام ٢٠٥٠، سوف تستأثر المدن بنحو ٧٠ في المائة من سكان العالم. ويطرح التوسع الحضري تحديا يتمثل في تزويد سكان المدن بفرص العمل، والغذاء، والدخل، والسكن، والنقل، والمياه النقية والصرف الصحي،

والخدمات الاجتماعية، والمنافع الثقافية. وفي الوقت نفسه، يؤدي العيش في المدن إلى إيجاد فرص لمزيد من الكفاءة في توفير واستخدام المرافق والمنافع المادية. وينبغي أن يُشكّل رخاء المناطق الريفية، وإدارة الأراضي، وخدمات النظام الإيكولوجي الآمنة جزءاً لا يتجزأ من التوسع الحضري المستدام والتحويلات الحضرية المستدامة.

٩٥ - **بناء السلام والحوكمة الفعالة استناداً إلى سيادة القانون والمؤسسات السليمة** - إن السلام والاستقرار، وحقوق الإنسان، والحوكمة الفعالة استناداً إلى سيادة القانون والمؤسسات الشفافة هي كلها من نواتج التنمية وعناصرها التمكينية. فلا يمكن أن يوجد سلام بلا تنمية ولا تنمية بلا سلام. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم والتنمية المستدامة دون حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. والشفافية والمساءلة هما أداتان قويتان لكفالة مشاركة المواطنين في صنع السياسات وإشرافهم على استخدام الموارد العامة، بما في ذلك منع هدر الموارد والفساد. ومن شأن كلٍ من التمكين القانوني، والقدرة على اللجوء إلى العدالة والقضاء المستقل، وكفالة الهوية القانونية الشاملة، الاضطلاع بدور حاسم في التمكين من الحصول على الخدمات العامة.

٩٦ - **تعزيز شراكة عالمية متجددة** - تؤكد تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٨، المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، أهمية إنسانيتنا المشتركة وقيم المساواة والتضامن وحقوق الإنسان. وسيتعين دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من قبَل شراكة عالمية متجددة تستند إلى تلك القيم. ومثلما يلاحظ تقرير فريق الرفيع المستوى، فإنه "يجب أن تتميز هذه الشراكة بروح من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة".

٩٧ - وينبغي للشراكة العالمية أن تتم العمل الذي بدأ بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الوفاء بهدف الوصول بالمساعدات إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وكذلك بالاتفاقات الحكومية الدولية الأخرى القائمة والمقبلة، مثل إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والمبادئ المحددة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وبرنامج عمل اسطنبول، علاوة على الوثيقة الختامية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز. وينبغي لجميع الشركاء الوفاء بالتزامات السابقة، لا سيما تلك المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتغير المناخ، وتعبئة الموارد المحلية.

٩٨ - وينبغي أن تحظى الإجراءات التحويلية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالدعم من قبَل الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تستجيب لخطة التنمية المستدامة. وينبغي ألا تقتصر تلك الشراكات على الحكومات، بل أن تشمل أيضاً الفاعلين من قطاع الأعمال

التجارية، والمؤسسات الخيرية الخاصة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، ومجموعات المتطوعين، والسلطات المحلية، والبرلمانات، والنقابات، والمعاهد البحثية، والأكاديميين. ويمكن لتلك الشراكات أن تكون بمثابة قنوات لتوصيل التزامات وأعمال مجموعة واسعة من الفاعلين، ويعتمد نجاحها على تخصيص الأدوار والمسؤوليات وكفالة المساءلة الواضحة.

٩٩ - وسوف تظل المساعدة الإنمائية الرسمية فائقة الأهمية - بما في ذلك من أجل تعبئة مصادر أخرى للتمويل، خصوصا لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والكثير من البلدان في أفريقيا، والبلدان الخارجة من النزاعات والكوارث. وإضافة إلى الوفاء بالالتزامات السابقة، سيكون من الأهمية بمكان أن تضع الجهات المانحة جدولاً زمنياً للوفاء بغايات المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز فعالية التنمية، بما في ذلك من خلال المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال. ومن الممكن تعظيم تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق مصادر أخرى للتمويل، من بينها مصادر مبتكرة.

١٠٠ - وسوف يقتضي وضع خطة عالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إطاراً صلباً لتمويل التنمية المستدامة يشمل التمويل الخاص والعام على السواء. وثمة حاجة إلى جهود دولية لإيجاد بيئة مواتية للأعمال، ومن ثم توجيه تدفقات رأس المال واستثمارات المحافظة نحو خطة التنمية المستدامة، والقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين أحكام الولايات القضائية الموفرة للسرية، وتعزيز استعادة الأصول. وللمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دور هام تضطلع به في تحديد المصادر الجديدة لتمويل التنمية المستدامة.

١٠١ - وفي الوقت نفسه، سوف يحتاج الإطار التمويلي لما بعد عام ٢٠١٥ تعبئة الموارد المحلية، بوسائل من بينها توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية، بما في ذلك في البلدان النامية، وتحسين إدارة الشركات والقطاع العام للصناعات الاستخراجية في البلدان الغنية بالموارد. وإضافة إلى ذلك، سيحتاج الإطار التمويلي إلى الالتزام من قبل الأوساط العلمية والبحثية العامة والخاصة باستحداث تكنولوجيات جديدة وتحويلية. وسيكون لتسخير العلم والتكنولوجيا والأساليب المبتكرة دور مركزي، في مجالات تتراوح من المعلومات والاتصالات إلى النقل والبيئة والأدوية المنقذة للأرواح.

١٠٢ - كما سيضطلع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدور رئيسي. وقد زاد هذان النوعان من التعاون كثيراً خلال السنوات الأخيرة واتخذاً أشكالاً عدة، بما في ذلك الاستثمار في المرافق، والتعاون التقني، والبحوث والاستثمارات المشتركة، وتقاسم المعلومات.

١٠٣ - وإنني أعرب عن ترحيبي بلجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، التي ستقترح خيارات بشأن استراتيجية لتيسير تعبئة الموارد واستخدامها بشكل فعال. كما أن منتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى الذي انعقد كل سنتين التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يوفران أيضا فرصتين هامتين لرسم معالم طريق المضي إلى الأمام.

١٠٤ - تقوية الإطار الدولي للتعاون الإنمائي - من أجل الاستجابة لتحديات التمويل وتنفيذ خطة للتنمية المستدامة، يتعين تقوية المؤسسات الوطنية والدولية على السواء لكي يتسنى لها التغلب على الانفصال المؤسسي والعملي بين المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأرحب بوجه خاص في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠، الذي يحدد ولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى وبنية التنظيمية وأساليب عمله. وثمة اتفاق واسع النطاق على أنه ينبغي للمنتدى جلب الدعم السياسي على أعلى مستوى من أجل تنسيق الالتزامات بخطة عالمية للتنمية المستدامة وكفالة اتساق تلك الالتزامات وتنفيذها ورصدها.

باء - إطار شامل للرصد وآلية متينة للمساءلة

١٠٥ - سيكون إجراء الرصد والمساءلة على نحو صارم أمراً أساسياً لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستضطلع الحكومات، ولا سيما البرلمانات، بدور مركزي، غير أنه يمكن تعزيز إطار الرصد والمساءلة بالمشاركة المباشرة للمواطنين واستخدام الأعمال التجارية ذات المسؤولية للتكنولوجيات الجديدة لتوسيع نطاق التغطية بهدف توزيع البيانات وتقليل التكاليف.

١٠٦ - وقد تحسن توافر المعلومات خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هناك حاجة ماسة لمزيد من التحسين في مجال جمع البيانات ونشرها وتحليلها. ومن المطلوب توفير بيانات وإحصاءات معيارية بمستوى أفضل، لا سيما وأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستشمل مجموعة أوسع من المؤشرات، مما سيتطلب بيانات جديدة ومصنفة للوقوف على الثغرات التي توجد ضمن الفئات السكانية وفيما بينها. وينبغي أن يندرج تقييم نوعية النتائج أيضا بشكل أبرز في إطار قائم على النتائج. ووفقا للاقتراح الذي قدمه فريق الرفيع المستوى، فلن تعتبر الغايات "منجزة" إلا إذا تحققت بالنسبة لجميع فئات الدخل والفئات الاجتماعية المعنية.

١٠٧ - وفي هذا السياق، يتيح التقدم الذي أحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات على مدى العقد الماضي فرصة لقيام "ثورة في البيانات" من شأنها أن تُمكن البلدان من تعزيز مصادر البيانات الموجودة وتطوير مصادر جديدة وتشاركية للمعلومات. وسيحتاج العديد من

البلدان النامية إلى الدعم التقني والمالي لإنشاء نظم إحصائية متماسكة وبناء قدرات راسخة حتى تستفيد من هذه الفرص الجديدة.

جيم - وضع الأهداف للخطة

١٠٨ - أظهرت التجربة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية أن وجود أهداف يشكل أداة قوية للتعبيث من أجل العمل المشترك. ولكي تكون الأهداف ذات فعالية، يتعين أن يكون عددها محدوداً وأن تكون قابلة للقياس ومن السهل التعريف بها وقابلة لتكييفها مع الأوضاع العالمية والمحلية على السواء.

١٠٩ - وقد اتفقت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أن "صياغة أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون متسقة مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومدججة فيها". ويشير العديد من المشاورات والتقارير إلى أن محور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يتشكل من مجموعة منفردة من الأهداف، تكون متوازنة وشاملة وتعمم جميع الأمم وتهدف إلى القضاء على جميع أشكال الفقر وتندرج فيها جميع أبعاد التنمية المستدامة.

١١٠ - وسيكون من الضروري حتماً أن تكون صياغة مجموعة الأهداف من أجل التنمية المستدامة أوسع نطاقاً من صياغة الأهداف الإنمائية للألفية حتى تعكس التحديات الجديدة. وقد اقترحت مجموعة من التقارير أهدافاً وغايات إيضاحية، بما في ذلك تقارير الفريق الرفيع المستوى، وشبكة حلول التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والعديد من المبادرات من أوساط البحث.

١١١ - وينبغي أن تأخذ الأهداف والغايات في الاعتبار المسائل العامة التأثير مثل النوع الجنساني، والإعاقات، والعمر، وغيرها من العوامل التي من شأنها أن تفضي لحالات من عدم المساواة، وحقوق الإنسان، والسكان، والهجرة، والشراكات. وينبغي أن تنطوي الأهداف الجديدة على التركيز على رفاه البشر، بما في ذلك المقاييس التي تتجاوز المعايير القياسية للدخل، من قبيل الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتحقيق الرفاه والسعادة الذاتيين، بالصيغة التي قدمها العديد من البلدان ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

دال - نحو صياغة الخطة وبدء العمل بها

١١٢ - ستستعرض المناسبة الخاصة لرئيس الجمعية العامة التي ستعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر الجهود الحالية التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتتيح فرصة مناسبة من حيث التوقيت لحشد التأييد السياسي للتعجيل بتحقيق هذه الأهداف. وستكون المناسبة أيضاً بمثابة فرصة للتأمل في الخطوط العريضة لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١٣ - ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تستغل هذه المناسبة الخاصة لاستجلاء الوضوح وتوليد زخم قوي إزاء المناقشات والقرارات الهامة التي ستأتي فيما بعد. ويُمكن لها أن تصدر في الوثيقة الختامية لهذه المناسبة دعوة إلى عقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للجمعية العامة أن تطلب إلى رئيسها أن يجري مشاورات بشأن اتخاذ قرار إجرائي للبدء في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، ويمكن لها أن تطلب فيه إلى الأمين العام أن يُعدّ تقريراً عن الطرائق والشكل والتنظيم لتقديمه إلى الجمعية العامة بحلول آذار/مارس ٢٠١٤. ومن شأن هذا التقرير أن يكون بمثابة أساس ل مشاورات الجمعية العامة حول قرار شامل بشأن توقيت عقد مؤتمر القمة في ٢٠١٥ ونطاقه وشكله والمشاركة فيه والنتائج المتوقعة منه.

١١٤ - ويمكن للجمعية العامة أن تبدأ المرحلة النهائية من المشاورات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في دورتها التاسعة والستين. ويمكن لهذه المشاورات أن تستند إلى نتائج العديد من المناسبات الحكومية الدولية، بما فيها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالهجرة الدولية والتنمية، الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في عام ٢٠١٤، وكذلك المؤتمر الدولي المقبل بشأن تمويل التنمية. ويجب أن يتمثل هدفنا في أن نجعل من عام ٢٠١٥ نقطة فاصلة لصالح البشر والكوكب، وأن نُبرهن عما يمكن أن تحقّقه الأمم المتحدة والدول الأعضاء عندما تعمل سوياً.

رابعاً - التوصيات

١١٥ - أدعو جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيطلب هذا الأمر تحلي جميع البلدان بالشجاعة السياسية والقيادة المستنيرة بغض النظر عن مستواها من التنمية. غير أنه لزام علينا، وفقاً لما يشير إليه إعلان الألفية، ألا ندخر جهداً للوفاء بالتزاماتنا السياسية والمالية. فهذا واجبنا ومسؤولية منوطة بنا تجاه الأسرة البشرية الحالية والأجيال المقبلة. وتوفر الإرادة السياسية والموارد الكافية، هناك الكثير الذي يمكن إنجازه قبل حلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وحتى عندما يجلّ هذا الموعد، فبعض الأهداف ربما لن تكون قد تحقّقت. وبعض الأهداف، حتى وإن تحقّقت، صُمّمت لكي تعالج جزءاً فقط من التحديات. وبالتالي، سيتعين على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تُكمل الأهداف الإنمائية للألفية وأن تُعزز نجاحها وتوسع نطاقها وتتصدى للتحديات الجديدة.

١١٦ - وأدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد خطة عالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تشكل التنمية المستدامة جوهرها. وتتمثل غاياتنا الشاملة في مجال التنمية المستدامة في القضاء على الفقر، وإرساء نمو يشمل الجميع ويستهدف أوجه عدم المساواة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية في كوكبنا وإدارتها في إطار قائم على الحقوق يطبعه الوعي بالصلة التي تربط بين السلام والتنمية. ولتحقيق هذه الخطة، يتعين على جميع البلدان أن تدرك التحولات العميقة اللازمة للتصدي للتحديات الناشئة في مجال التنمية المستدامة. وتشمل هذه التحولات الانتقال الاقتصادي نحو أنماط مستدامة في الإنتاج والاستهلاك، والحوكمة الفعالة، والتجديد للشراكة العالمية ولوسائل التنفيذ.

١١٧ - وأدعو النظام الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، إلى اعتماد استجابة تكون أكثر اتساقاً وفعالية لدعم هذه الخطة. وأرحب باضطلاع الدول الأعضاء بدور قيادي في عملها على إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المكلف بتوفير التنسيق والاتساق على أعلى مستوى سياسي يهدف تعزيز التنمية المستدامة في كل بلد من البلدان. وستواصل منظومة الأمم المتحدة إصلاحاتها وهيئة نفسها للوفاء بالغرض المتوخى حتى تستطيع التصدي للتحديات التي ينطوي عليها هذا المسار الجديد للتنمية المستدامة.

١١٨ - وأشجع الدول الأعضاء على إيضاح خريطة الطريق إلى عام ٢٠١٥. وتستطيع الدول الأعضاء عند تدارسها للعمليات صوب عام ٢٠١٥ أن تستعين بتقرير من الأمين العام خلال النصف الأول من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وسيستند هذا التقرير إلى نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وهيئات أخرى. ومن شأن العملية الحكومية الدولية أن تفضي إلى التوصل إلى اتفاق على رؤية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومبادئها وأهدافها وغاياتها، وعلى شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية.

خامسا - الخلاصة

١١٩ - يتطلب التصدي لتحدياتنا المشتركة تجديد الالتزام بالتعاون الدولي. وتعددية الأطراف هي الآن على المحك. ويجب على الأمم المتحدة، بوصفها منارة عالمية للتضامن، أن تضطلع بدورها في تعزيز التعاون، وأن تبرهن أن بإمكانها أن تكون عاملاً فعالاً في إرساء العالم الذي يرغب فيه البشر ومن حقهم أن يتطلعوا إليه، عالم تسوده العدالة والرخاء والاستدامة. وبالتالي، فإن صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هي مهمة حاسمة غير أنهما مهمة تاريخية ومصدر إلهام للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

١٢٠ - ويجب علينا ونحن نقوم بذلك أن نواصل الاستماع إلى شعوب العالم وإشراكها. لقد سمعنا دعواتها إلى تكريس السلام والعدالة، والقضاء على الفقر، وإرساء الحقوق، والقضاء على عدم المساواة، وتعزيز المساواة، والحفاظ على كوكبنا. ويتعين على أمم العالم أن تتضافر لدعم برنامج موحد للعمل على الوفاء بهذه التطلعات. ولا يجب أن يتخلف أحد عن الركب. وعلينا أن نواصل التأسيس لمستقبل تسوده العدالة والأمل، ولحياة كريمة للجميع.
